الحـــرب .. والاســـــتهلاك

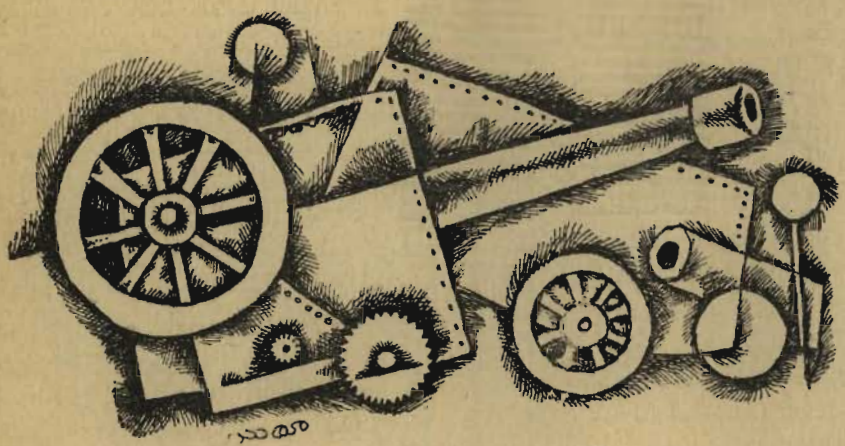

د.اسماعيل صبري عبدالله

ازاء

تعنت اسرائيـــل واصرارها على مطامعها التوسعية ، وازاء تأييد امريكا لها بهدف اضعاف النظـــم التقدمية العربية او تصـــفيتها ، ازداد شـــــعور جمـــاهـــير شـــعبنا المحـــب للسلام والبناء بأن عليها أن تحمـــل الســـلاح وترصد كل ماتملك من جهد وطاقات لتحرير الارض وصون الاستقلال الوطنى واستئناف السير على طريق التحول الاشتراكى والنضال من أجل الوحدة القومية ، والامر الجدير بالتنويه فى هذا الصدد هو الزيادة الواضحة فى الوعى بأهمية التعبئة الاقتصادية لمواجهة متطلبات التحرير والتنمية ، فشعبنا الذى لم يخض حروبا طويلة ومدمرة فى تاريخه المعاصر ، يدرك ـــ مع ذلك ـــ أن الاقتصاد عصب الحرب الحديثة ، ويعرف أن الحروب لاتكسب فقط بالدم المراق فى ساحات القتال ، وانما كذلك بالعرق يتصبب فى مواقع الانتـــاج وبالتضحية المـــادية بصنوف من الاســـتهلاك ، وهكذا دارت فى الاسابيع الاخيرة فى اجتماعات الاتحاد الاشتراكى وعلى صفحات الجرائد والمجلات مناقشات حول ضرورة وكيفية ضغط الاستهلاك ، **ولكن هذه المناقشات كان يعيبها أحيانا خلط كبير بين مقتضيات الحرب من الناحية الاقتصادية ، وبين مفاهيم التوزيع فى المجتمع الاشتراكى ، بل وبين بعض القيم الخلقية .** ولا شك أن طرح القضية فى أبعادها الاقتصادية وتخليصها من مثل ذلك الخلط أمر تفرضه الجدية والمسئولية التى يجب علينا أن نتحلى بها عنـــد التصدى لـــكل مايمس معركة المصير التى نخوضها ضد قوى الامبريالية والصهيونية .

وفى المستوى الاقتصـــادى الخالص ، ثمة بعض الحقائق التى لافـــكاك منها ، وأولى تلك الحقائق هى أن الوعاء الوحيد الذى يمكن أن نأخذ منه مانستهلك وما ندخر للاستثمار ، وما نخصص للمجهود الحربى هو الدخل القومى ، أى الفائض الصافى الذى يحققه الانتاج القومى فى العام بعد استنزال كل تـــكاليف الانتاج ، ومعنى ذلك أن هذا الدخل القومى هـــو الحـــد الاقصى لاجمالى ما يمكن للمجتمع أن ينفقه ، يضاف اليه الى المعونات الخالصة : أى المنح واعتمادات الدعم التى لايلحق بهـــا التزام بالســـداد فى المستقبل ، أما المعـــونة فى شـــكل قرض [أو استثمار أجنبى] فهى عبء مؤجل ، اذ يتعين سدادها من الدخل القومى فى سنوات مقبلة ، وعلى هذا فاذا كان الدخل القومى لشعب معين ١٠٠٠ مليون مثلا ، فان هذا المبلغ يجب أن يغطى احتياجات المجتمع من استهلاك وادخار ومجهود حربى .

والحقيقة الثانية هى أن الانفاق الحربى أساسا نوع من الاستهلاك العـــام ، فمن المعروف أن الاســـتهلاك الاجتماعى ينقســـم الى قسمين : الاستهلاك الخاص [وهو ماينفقه الافراد مباشرة لاشباع حاجاتهم الاستهلاكية] ، والاســـتهلاك العام ، وهو ماتنفقـــه الدولة لاشـــباع حاجات جماعية للمجتمع فى مجموعـــه ، وفى مقـــدمة الاســـتهلاك الجمـــاعى نفقـــات الامن الداخلى والخارجى ، فاذا عدنا الى المثل الوهمى السابق ،

وقلنا ان الشعب الذى نحن بصدده يخصص ٨٥٪ من الدخل القومى للاستهلاك ، فان هذا يتضمن بالقطع نسبة لاتقل عادة عن ٢٠٪ تغطى الاستهلاك العام ، كما يظهر فى قطاع الخدمات فى ميزانية الدولة، وتكون نفقات القوات المسلحة جزءا من هذا الاستهلاك العام يبلغ مثلا ٣ أو ٤٪ ، وفى حالة الحرب يزيد عدد القوات المسلحة عدة مرات ، وبالتالى يزيد الانفاق عليها بنفس النسبة ، وبعبارة اخرى يرتفع نصيب الاستهلاك العام من الدخل القومى ارتفاعا كبيرا ، فيقفز الى ٣٠ أو ٤٠٪ من الدخل القومى أو اكثر على حسب الاحوال ، وترجع الزيادة بالطبع لزيادة الانفاق الحربى، وعلى سبيل المثال ، من المعروف أن الانفاق الحربى فى اسرائيل يستوعب وحده ٢٠٪ من الدخل القومى .

وهكذا ، نصل الى **الحقيقة الثالثة** ، وهى انه لايمكن تغطية احتياجات المجهود الحربى الا بضغط بقية بنود الاستهلاك الجماعى بالاضافة الى بند الادخار [أو التراكم كما يسميه الاقتصاديون الاشتراكيون] ، ولكننا نلاحظ على الفور أن نسبة الادخار من الدخل القومى أصلا هى الاقل: ١٥٪ فى المثل الذى نضربه . وان استثمار هذه النسبة يكفى بالكاد لتحقيق زيادة سنوية فى الانتاج القومى الصافى لا تتجاوز ٥٪ ، وهكذا يتضح أن امكانيات خفض الاستثمار محدودة بالضرورة ، فضلا عن أن كل تخفيض للاستثمار معناه هبوط معدل نمو الانتاج القومى فى السنوات المقبلة، ونظرا للزيادة المستمرة فى عدد السكان، فان هذا يعنى هبوط مستوى معيشة المواطن فى المستقبل ، ومن ثم كان من الطبيعى أن نعوض زيادة الانفاق الحربى بتخفيض باقى بنود الاستهلاك الاجتماعى ، أى الاستهلاك العام فى بنوده الاخرى ، والاستهلاك الخاص ، ولكن ثمة أبوابا للاستهلاك العام لايمكن تخفيضها دون أن يضر ذلك بالطاقات الانتاجية للبلاد ، مثال ذلك الانفاق على الصحة أو على التعليم أو الامن الداخلى ، بل ان ظروف الحرب نفسها قد تؤدى الى زيادة الانفاق فى بعض الابواب ، كاضافة اعباء الدفاع المدنى الى اعباء الامن الداخلى ، ولا شك أنه من الممكن تخفيض تكاليف الاداء فى عدد من الخدمات العامة والادارات الحكومية ومحاربة الاسراف واشاعة نوع من التقشف ، ولكن بالرغم من ذلك فمن غير المتصور تخفيض الاستهلاك بنسبة كبيرة ، وعلى أية حال بنسبة تعوض الزيادة الضخمة فى الانفاق الحربى .

ومن مجموع تلك الحقائق الاقتصادية البسيطة يظهر أنه لامفر أثناء الحروب من تخفيض الاستهلاك الخاص تخفيضا كبيرا ، ومن غير السليم اطلاقا القول بأن الحاجة لم تظهر بعد فى بلادنا الى اجراء مثل هذا التخفيض، فالسمة المميزة للحروب هى تعذر التنبؤ بأعبائها المباشرة وغير المباشرة، كما أن آثار الاعمال الحربية يمكن أن تقع فجأة وأن تكون فادحة ، ولذلك فلا يمكن انتظار وقوعها ثم البحث فى تدبير وسائل مواجهتها ، ومن ثم تطبق الدول جميعا فى العصر الحديث الصيغة الملائمة لظروف العصر من مبدأ قديم : صندوق الحرب ، ففى كل العصور احتاجت الحروب الى تمويل ، وكان الاعداد للحرب دائما يبدأ بجمع المال ، وفى عصرنا هذا تفرض ظروف الحرب [خطر الحرب ، بدء القتال بالفعل ، خطر استئناف قتال أوقف مؤقتا .. الخ] الى تكوين احتياطى للدولة ، واذا كانت القاعدة فى علم المالية العامة هى مبدأ أسبقية النفقات، بمعنى أن الدولة تحدد مايتقرر اجراؤه من نفقات أولا ، ثم تحصل من الادارات مايكفى لمواجهته دون حاجة الى تكوين احتياطى ، فان ظروف الحرب — باحتمالاتها الخطيرة واحتياجاتها الضخمة — تعكس هذه القاعدة تماما وتجعل الامل تحصيل أكبر ما يمكن تحصيله من ايرادات نظرا لتعذر التنبؤ بالنفقات سلفا وعلى قدر مناسب من الدقة .

ويؤكد ذلك حقيقة أن الانفاق بسبب الحرب لاتنتهى بانتهاء الاعمال الحربية ، بل ان هناك مهمة كبرى هى تعمير مادمرته الحرب ، أى احتياطى تكونه الدولة يمكن أن يغطى جزءا من أعباء التعمير .

التكافؤ فى التضحية

ومهما يكن من أمر فان القضية التى لايرقى اليها شك علما وعملا هى انه لاحرب بدون تخفيض كبير فى الاستهلاك الخاص ، ولكن لابد هنا من ازالة بعض اللبس الذى ينشأ من واقع أن الاقتصاد الحديث اقتصاد نقدى يقدر قيمة الدخل القومى — كسائر بنود المحاسبة القومية — بالنقود ، فهناك من يتوهم أن العبرة بالدخل النقدى الموزع ، ومادامت زيادة الانفاق الحربى تعنى زيادة فى الدخول الموزعة فانها تؤدى فى النهاية الى زيادة الدخل القومى ، وبهذا المنطق يمكن أن نصل الى مستوى اللامعقول فنقول ان الحرب تمول نفسها ، وهذا فى أحسن الفروض نوع من خداع البصر ، فالنقود فى ذاتها لاتعنى شيئا ، وانما ترجع أهميتها الى قوتها الشرائية، أى قدرة حاملها على أن يحصل فى مقابلها على مايريد من سلع وخدمات ، ولذلك فانه اذا زادت الدخول النقدية الموزعة ، دون أن تزيد فى نفس الوقت كمية السلع والخدمات الانتاجية ، فان هذا يؤدى — كما يقول أهل الاقتصاد — الى تنافس الدخول النقدية المتزايدة على كمية سلع ثابتة مما يدفع بأسعار تلك السلع نحو الارتفاع، وهذا مايسمى التضخم ، ولما كانت دخول الافراد

غير متساوية ؟ فان ارتفاع الاسعار بشكل تضخمي معناه الوحيد هو تخفيض استهلاك أصحاب الدخول المحدودة ، اى أصحاب أقل الدخول وهم الاغلبية الساحقة .

وعلى ذلك فانه من المتصور أن تغطى نفقات المجهود الحربى الى حد كبير بما يسمى التمويل بالعجز ، اى باقتراض الحكومة من البنك المركزى والجهاز المصرفى بصفة عامة ، ولكن هذا الاجراء يعنى توزيع دخول نقدية متزايدة دون ان تقابلها زيادة فى السلع المتاحة ، والسير فى هذا الطريق يؤدى الى حالة تضخم تتمثل فى زيادة الاسعار واختفاء بعض السلع ، وتكون خلاصة الموقف هى أن تمويل المجهود الحربى قد تم بالفعل عن طريق ضغط الاستهلاك ، ولكن هذا الضغط كان على حساب الجماهير الشعبية ذات الاستهلاك المحدود من الاصل .

أما الطريق السليم فهو مواجهة أعباء الحرب بتوزيع متكافىء للتضحيات .. ويتم التكافؤ فى التضحية بأمرين أساسيين :

الاول : ضمان حصول كل مواطن على القدر الضرورى من السلع الاساسية بسعر معقول .

الثانى : امتصاص فائض الدخول، اى الدخول التى تبقى بيد المستهلكين بعد الحصول على المقننات الاساسية والسلع غير الاساسية لان بقاءها بأيديهم يخلق السوق السوداء .

ولتحقيق هذين الامرين أساليب مختلفة ، ولكن لابد هنا من التأكيد أن التحليل السابق يصدق على أية دولة تخوض حربا فى العصر الحديث أيا كان نظامها السياسى والاجتماعى ، وبريطانيا هى الوطن التاريخى للرأسمالية العالمية عرفت فى ظروف الحرب أشد الاجراءات الاقتصادية لضغط الاستهلاك الخاص ، فأخضعت عددا ضخما من السلع للتوزيع بالبطاقات وفقا لمقننات متساوية بين الافراد فى ضوء ظروفهم الصحية وحدها ، وامتصت فائض الدخول عن طريق زيادة الضرائب ، واصدار عدد كبير من سندات الحرب، وفرض تأمين اجبارى ضد أخطار الحرب .. الخ . بل ان بريطانيا احتفظت بكثير من هذه الاجراءات حتى سنة ١٩٥٠ اى لمدة خمس سنوات بعد انتهاء الحرب .

اجراءات موقوتة

ولذلك فانه من غير المفيد الزج بجدل حول مفاهيم التوزيع فى النظام الاشتراكى فى مناقشة اجراءات الحرب، فمن الخطأ نقد زيادة الاستهلاك باسم الاشتراكية ، ذلك أن تضييق الاستهلاك فى ذاته لايمكن بحال أن يكون من أهداف الاشتراكية ، والانسلم بدعاوى خصوم الاشتراكية الذين يصورونها مرادفا للفقر أو على الاقل للتقشف ، كما أنه من السهل دائما الرد على مثل هذا النقد بأن هدف الاشتراكية هو فى التحليل الاخير المزيد من السعادة للبشر بما تتضمنه من أسباب التقدم المادى والذهنى والروحى ، كذلك الاشتراكية بريئة تماما من كل مفهوم تسووى فى التوزيع، فالاشتراكية العلمية لاتزعم اطلاقا ان الناس جميعا لهم نفس القدرات، وأنهم يستخدمونها بالفعل وبنفس الدرجة من الفعالية والاخلاص فى خدمة المجتمع ، وان مثل هذه النظرة تجافى الواقع ، وهى نظرة غير علمية ، والمبدأ الاساسى لتوزيع الدخول فى المجتمع الاشتراكى هو « من كل بحسب قدراته، ولكل بحسب عمله ». وبغير هذا المبدأ يتساوى من يعملون ومن لايعملون، ويشجع المجتمع بالتالى الكسل والتقاعس ، ان الاشتراكية — على عكس مايقول خصومها — لاتقتل الحافز الفردى ، بل تعممه ، فالحافز الفردى فى النظام الرأسمالى هو تحقيق أكبر ربح ممكن ، وهذا هدف لايملك السعى اليه الا من يملكون بالفعل وسائل الانتاج، أما الاشتراكية فانها تعطى أمل التقدم ، وتحقق دخلا عاليا لكل فرد ، وبعبارة أخرى لاتقوم الاشتراكية على المساواة ، وانما على تكافؤ الفرص ، فالمجتمع الاشتراكى يريد أن يكافىء كل مواطن بقدر ماقدم للمجتمع، ولكنه فى الوقت نفسه حريص على أن يتيح لكل مواطن من فرص التعليم والرعاية الصحية والتدريب مايمكنه — اذا أراد — أن ينمى قدراته ، ويزيد بالتالى من دخله.

أما حدود الاستهلاك الخاص فى غير ظروف الحرب فلا تحدها الا امكانيات الاقتصاد القومى ودرجة ماحققه بالفعل من نمو، فاذا كانت الخطة الخمسية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى تهدف الى زيادة انتاج السيارات بنسبة ٦٠٠٪ ، بعد زيادتها فى الخطة السابقة بنسبة ٤٠٠٪ ، فذلك لان الاتحاد السوفيتى تمكن من اجتياز مرحلة التنمية ووصلت قدراته الاقتصادية الى مرحلة الاستهلاك الواسع ، وهذا الاستهلاك يتم بدرجة من العدالة قد تحرمه من بريق الاستهلاك الترفى لطبقات محدودة ولكنها تجعله تجسيدا حقيقيا لنجاح الاشتراكية .

وكذلك الامر فى الفرق بين الحد الادنى للاجور والحد الاعلى ، فتلك قضية لاتحكمها اطلاقا فكرة المساواة وانما تحكمها اعتبارات متعددة : ضرورة رفع الحد الادنى باستمرار ، مدى زيادة الانتاج وارتفاع انتاجية العامل ، ظروف مرحلة الانتقال وحاجة المجتمع الى خدمات فنيين غير اشتراكيين، خطر تحول أصحاب الدخول العليا من عاملين الى رأسماليين .. الخ . وتلك كلها قضايا غير واردة حين نتكلم عن ضرورات اقتصاد الحرب، ومن الافضل تنحيتها حتى لا تختلط الامور وتضيع الحقيقة ولا نستكمل عدة الحرب الاقتصادية ..